



لم يكن هنالك اصول محاكمات منظمة . ولكن القضاة كانوا ، في مواد الحق المدني ، يصدرون احكاماً مألوفة تعليلاً مختصراً . وكثير من هذه الاحكام يدل على علم منثبها وعدلمهم . وكانت طريقة الاسراء والمشايع في اصدار احكامهم تشبه الطريقة التي كان يلجأ اليها القديس لويس ، قاضي فانسين الاكبر .

اقد كان الرعيم او الشيخ يعيش بين افراد رعيته ، ويتف على حاجاتهم ومظالمهم وشؤونهم الخاصة فيحكم بروح الوالد الحريرص على مصالحهم . وكان المتقاضون يفدون على داره لحمل مظالمهم .

واننا لنجد في هذه المظاهر ذاك المزيج بين التقاليد الفرنسية الاقطاعية واعدات القبائل العربية ، وهو ما اشرت اليه في مستهل الكلام .

وفي حديث الاب ازايس عن زيارته للامير حيدر ابي اللع ، سنة ١٨٥٨ — وهو اول قائمقام مسيحي خلف الاسراء الشهابيين — تصوير صادق لحالة الادارة في ذلك العهد . اجل ان هذا الامير كان موظفاً تابعاً للسلطة التركية ، ولكنه كان يقتني آثار اسلافه في طريقة حكمه .

يقول الاب ازايس : « ليس على قصر الامير مسحة الامارة فلا تجد فيه مظاهر الترف والبذخ والزخرفة الشرقية التي كان يمتاز بها قصر سلفه الامير

بشير . حتى انك لتحبب ذلك المنزل مسكناً لاحد افراد الرعية لا لحاكم لبنان .  
تدخل الدار فتجتاز ساحة فيها بعض الخيول العربية ، ثم تصعد سلماً عريضاً  
تنفذ منه الى سطح عالٍ منبسط امام المنزل . على هذا السطح يجلس الامير  
بتواضع على مقعد من الحجر ، في حلقة من مشايخ الجبل ليستمع الى مظالم  
الناس . ويحيط بالامير كتابة يحملون على ارساطهم تلك الدواة النحاسية الطويلة  
التي لا تقارن المتأدب العربي . فيقرأ له بعضهم العرائض المقدمة اليه ، والبعض  
الآخر يطلعه على الاجوبة التي نظمها . فيقرأها الامير ثم يوقع عليها بخطه .

« وان مشهد هذا الامير الجالس بين رعاياه بلا زهو ولا بهرجة ليذكركني  
باقدس ملوك فرنسة القديس لويس الذي كان يصدر احكامه في ظلّ السنيانة ،  
بعد ان يسمح للمتقاضين ببثه شكاويهم . »

اما طرق الالبات واليئات فان الاحكام الموجودة لدينا تظهر انها كانت  
تستند الى الاقرار ، والشهادة ، واليمين ، والكشف . وهي ، على وجه التقريب ،  
الطرق الثبوتية المستعملة في قوانيننا الحديثة .

وما هي القوانين التي كانت تطبق في لبنان ؟

ان العهد الذي ندرس قضاءه يمتاز بعدم وجود اي قانون مكتوب . فقد  
كانت كل طائفة تستقل نوعاً ما بقضاها وقضاها . وكان القضاء غالباً من رجال  
الدين يحكمون حسب العرف والعادة والتقاليد المليية . وعليه يجب التمييز  
بين قضاء الطوائف المسيحية وقضاء الطائفة الدرزية .

ولم يبدأ الشرع الاسلامي بالانتشار الا في مستهل القرن التاسع عشر ،  
خلافاً لما يمتد البعض . فان الامير بشير واجه في هذا العهد صعوبات داخلية  
جمة ، فادخل نظام القاضي المنفرد ، اما استرضاء للاتراك وقد كان في حاجة الى  
معونتهم ، او رغبة منه في توحيد التشريع في البلاد . وحتم على القضاة ان  
يطبقوا مبادئ الشرع على احكامهم ، اذا كانت هذه المبادئ لا تظهر مخالفة  
لروح التقاليد المحلية .

وكان المسيحيون ، قبل ذلك العهد ، يطبقون عاداتهم . وقد يلجأون الى  
قانون يوستينانوس في بعض الاحيان . وكنوا يلجأون اكثر من ذلك الى « مختصر

الشريعة المسيحية» ، وستقول كلمة عنه فيما بعد .  
وهكذا فان قرار القسمة بين الشيخين مشرف وانطون الحازن الذي  
تكلمنا عنه يستند الى مختصر الشريعة المسيحية في ما خص الوصاية ، والى قانون  
يوستينيانوس في التصرف باملاك القاصر ، والى التقاليد المعلية في الفائدة .  
وكان الاساقفة قبل ذلك ، في عهد المجمع اللبناني سنة ١٧٣٦ ، قد عزموا  
على تدوين قانون خاص يحتوي على المبادئ القانونية التي يجب عليهم التقيد بها  
في احكامهم . وان لم يكن هذا المشروع قد خرج الى حيز الوجود ، فسبب  
ذلك ان القضاة اكتفوا بموجب أنه المطران عبداً لله قرألي وهو « مختصر  
الشريعة المسيحية » المذكور ، وفيه درس مفصل لا يمكننا الاطاحة به في هذا  
المقال .

ويذهب الاب زيادة الى ان هذا المختصر هو موجز عن كتاب عنوانه  
« الناموس » ألّفه سنة ١٠٥٨ المطران دارد للطائفة المارونية في لبنان ، واستند  
مبادئه من الكتاب الروماني - الوردى الذي جمع بين دفتيه شرائع الرومانية  
الشائعة قديماً في سورية . اما مختصر الشريعة المسيحية هذا فهو قانون مدني يتألف  
من اثنين وثلاثين باباً ويبحث في وظيفة القاضي ، والشهود ، والاقرار ، والهبة ،  
والقرض ، والرهن ، وضمان المال ، وكفالة النفس ، والعارية ، والوديعة ،  
والوكالة ، والمبايعات ، والحوالة ، والشرعة ، والمضاربة ، والاكراه والعصب ،  
والشفعة ، والصلح ، والاجارات والحكور ، والطرق والشوارع والازقة ، وفيما  
يوجد من ضائع وسائب ، والحجر ، والحرية والعبودية ، والعتق ، والوقف ، والحطبة ،  
والزيجة ، وحضانة اليتيم وتربيته ، والوصية بالمال ، والوصي ، والمراث ، وجناية  
البهائم ، وعتوبات المعتدين على وحايا الله وشرعته ، حتى يمكننا القول ان هذا  
القانون قريب الى الكمال .

وقد ذكرت في مسهل المقال ان القوانين المكتوبة والصادرة عن السلطة  
التشريعية لم يكن لها من اثر في البلاد ، اذ بالاحرى بين الطوائف المسيحية .  
فكان « مختصر الشريعة » هذا دليلاً يسترشد به القضاة وان لم يطبقوه بمخذاً فيه .  
وانما كان القضاة يسترشدون ايضاً من شرائع يوستينيانوس ، ومن الشريعة

الاسلامية ، العرف والعادة . وهكذا فان مختصر الشريعة كان يخوّل البنت حق الارث اما التقليد الرومانية السريانية فقد كانت تحرمهن من الارث . وقد بقيت هذه الميزة للرجل على المرأة حتى ايماننا في سرورية فقد تمرد السوريون ان يحرموا بناتهم من الارث . وقد احتج موازنة كسروان سنة ١٨١٦ الى الامير بشير حين بدأ القضاء بتطبيق الشريعة الاسلامية ، خصوصاً في وراثة البنات ، وهذا نص احتجاجهم :

#### « الداعي لتحريره »

مر ان نحن المدونون اسامينا ادناه امالي كسروان كهنة واعوام بما ان المادة الدارجة في بلادنا من هل قدر زمان غير معروف في عدم توريث البنات وذلك لاجل اسباب مساوية لم يكن للبنات حق في الميراث مع وجود المصعب وهذه المادة لم تسلك قط بيننا واثبتنا جناب افندينا الامير يوسف والآن اذ كان هذا السياج القاصدين البض خرقه وملثاته تصدم بذلك صالحهم المصومي ونير مبالغين في وقوع المصام والمداوات المزعم حدودنا بين جمهورتنا فلاجل حم هذه المنازعات واستدامة الالفه والمحبة مع بعضنا نظهر ونظن ان هذا امر قصدا وغاية مرغوبنا ان تشر هذه المادة جارية فبا بيننا حسب عادتنا القديمة واما لاجل خلاص ذمتنا مع بناتنا في حين زواجهن فطبع سهن جهاز يوازي استحقاقهن ولذلك نرجس من بحر مراحم سادة افندينا ولي التمس ايده الله تالي اشهار خاطره الشريف بان يكون سلوكنا حسب عرايدنا لكون عمنق عندنا من غير ريب ان ليس لنا راحة ولا صالح الا جذه الواسطة وعلى ذلك قد تم رضا جمهورتنا بخاطرنا ونام رضانا وارادتنا واختيارنا وحررنا هذا السند لاجل البيان صح سنة ١٢٣٢ هـ ( ١٨١٦ )

وعلى اثر هذا الاحتجاج اصدر الامير امراً بابقاء المادة المشار اليها .

وفي سنة ١٨٢٦ عرض البطريرك يوسف حيش القضية على رومة ، وكان سلفه البطريرك يوسف تيان قد سأل الكرسي البابوي هل يتحتم على المسيحيين الخضوع للشريعة الاسلامية ، فاجيب انه يقتضي تطبيق الشريعة الاسلامية في المواضع التي لا تنافي الاخلاق العامة .

وبين التقاليد المسيحية التي تخالف نصوص الشرع تخوّل المسيحيين الحق بأن يتصرفوا بكل ما يملكون في وصيتهم . اما الشرع الاسلامي فلا يسمح بالتصرف باكثر من ثلث التركة . وفي الارث كان مقبولاً عندهم انه يحق للابن ان ينوب عن والده المتوفى في حصته من الارث .

وكثيراً ما كان القضاة المسيحيون ، قبل تسرب الشريعة الاسلامية رسمياً الى لبنان ، يبتون احكامهم على هذه الشريعة نفسها التي تيطرت في هذه البلاد شيئاً فشيئاً ، وذلك ان لبنان كان محاطاً ببلدان لا تعرف الا الشريعة الاسلامية ، وكان كثير من اهاليه يخضون لنصوصها .

ثم ان عدم تطلّع القضاة من العلوم القانونية ساعد على انتشار الشريعة الاسلامية . فقد كان يعرض عليهم قضايا لا يجدون لها حلاً في التقاليد المعهية ، او في موجزات القانون الروماني ، فيلجأون الى الشرايح المسلمين ومولفاتهم في متناولهم . وكان الدرود يتقيدون بنصوص الشريعة الاسلامية على الغالب . واكنهم كانوا في امور عديدة يسرون على تقاليد خاصة بهم ، ويطبقونها حتى في المواضع التي تخالف الشرائع الاسلامية . فغالب عندهم من الحق بان يوصي بجميع ما يملكه الى احد اولاده ، اذا كان قد حصل على ثروته بنفسه . اما اذا كانت قد اتصلت اليه بالارث ، فعليه ان يتقيد بمبادئ الشرع . ولا يحق للمرأة المتروجة ان ترث اهلهما ، ولا لهؤلاء ان يكونوا وارثين لها وهكذا فان هنالك شهاً كثيراً بين التقاليد الدرزية والتقاليد المسيحية .

اما قانون الاراضي فقد سار اللبنانيون في تطبيقه على المبادئ الحديثة اذ انه كان للمالك من الحق بان يبيع املاكه ويتصرف بها بالصورة التي يريد . وفي البلاد التي احتلها الاسلام كان النظام غيره في لبنان . فقد كانت الاراضي تقسم خمسة اقسام : (١) الارض « الملك » وكانت خاضعة لضريبة الاعشار او الحراج . (٢) الارض « الموات » وهي البعيدة عن البلدان الاهلة والتي لم تكن ملكاً لاحد . (٣) الارض « المشاع » التي تملكها الجماعات والقرى . (٤) اراضي « الوقف » الخاصة بالمؤسسات الدينية او المنافع العامة . (٥) الاراضي « الاميرية » وهي التي كان يملكها السلطان ويترك ريعها ومنفعتها للاهالي .

اما في لبنان فلم يكن هنالك الا فئة واحدة من الاراضي هي اراضي الملك . اما الاراضي المدعوة « البكالك » والتي كانت ملكاً للحكومة ، فليس من شبة بينها وبين الاراضي الاميرية . فهي املاك وديتها . امراء الجيل عن الاسباد الاتطاعيين او صادررها من بعض الرعايا المنضوب عليهم . وقد كانت

عائلاتها تصرف في سبيل الرعما. التابمين للامير وحاشيتهم ، عند حلول الامير ضيفاً عليهم ، حسبما جاء في القرار الصادر من مجلس ادارة لبنان بتاريخ ٧ تشرين الاول سنة ١٢٨٨ . وقد دام هذا التنظيم القضائي حتى عام ١٨٤٥ . ففي هذا التاريخ وضع لبنان تحت اشراف تركية المباشر . وسأتي ، فيما يلي ، على ذكر النظام القضائي في ذلك العهد . ولكن قبل ان نتطرق الى درس هذا النظام ارى من واجبي اظهار الصبغة التي كان يصطبغ بها التنظيم الذي درسه لان هذه المسحة رافقت التشكيل القضائي ، على اختلاف الحكومات ، وبقي لها بعض الاثر في قضائنا الحاضر .

لقد كان القضاء في هذا العهد قضاء دينياً . وكانت البلاد طوائف متعددة لكل منها قضاة من ابناءها ، يطبقون ، مع الشرائع الدينية ، تقاليد طائفتهم الخاصة . ثم ان القضاء كان ارستوقراطياً . اذ كان للشايخ والامراء وجدهم الحق بالنصل في القضايا الجزائية . وعدا ذلك فان الامير كان المرجع الاستئنافي الوحيد ، اي ان القضاء والادارة لم يكونا منفصلين . ثم ان القضاء كان سهلاً لا يخضع لقواعد واصول في المحاكمات . ولقد يوجب البعض ان يكفي لبنان ، لثلاثة مائة سنة خلت ، بمثل هذا القضاء . ولكن يجب ان لا يغيب عنا ان لبنان منذ مائة عام لم يكن مثله في القرن العشرين . ولا تحب ان بلداً خطى كلبان هذه الخطوات السريعة خلال هذه المدة القصيرة من التاريخ ، فلم يقتصر الرقي على الحالة الاقتصادية والتجارة ، ومظهر المدن والقرى الخارجية ، ولكنه تناول الاخلاق العامة والمعادن . فان اللبنانيين في القرن الماضي ، حافظوا على تقاليدهم العائلية القديمة ، فكانوا يفتخرون وفتهم على الاهتمام باعمالهم اليومية ، واكثرها زراعة ، ولم يكونوا يجدون راحة لهم ولذة الا في الحياة العائلية المادنة . وكان ايمانهم الديني وعاطفتهم الوطنية صادقين في جميع الظروف .

وكان كل لبناني يعيش من نتاج اراضيه . ولم تكن التجارة معروفة في الجبل الا نادراً اذ كانت تقام الاسواق في بعض فصول السنة وفي قرى معلومة كسوق النرب مثلاً . فكان القرويون يشترون بأغلال اراضيهم ما يحتاجون اليه ، ولم يكن للبذخ من اثر في منازلهم . اما التجارة الخارجية فلم تكن

واسمة وانما كانت تقام في المدن القليلة.

وكانت بيروت مدينة صغيرة لا يتجاوز سكانها العشرة آلاف، وعليها صبغة المدن الشرقية وقد تمت نظر لامرتين حين دخلها مشهد جموع « العرب » المحتشدين على المرفأ بأزيائهم البراقة واصلحتهم الحرية.

وقد وصف المنازل قائلاً انها تتألف من دهليز يستعملونه مطبخاً، وغرفة ينام فيها افراد العائلة مها بلغ عددهم . وكانت النساء والاولاد يقضون نهارهم وقسماً من الليل على سطح المنزل . ويتابع لامرتين قائلاً ان العائلات الرومية والسورية والعربية التي كانت تقطن هذه المنازل لم تكن على شيء من المهجبة اذ ان افرادها يمتازون في الثقافة عن مزارعي فرنسة ، فهم جميعاً يجنون القراءة والكتابة باللغتين العربية واليونانية . ثم انهم لطفاء وهادئون مجتهدون يقضون الاسبوع في الاعتناء باراضهم ، او بصناعة الحرير، ويصرفون نهار الاحد مع ذويهم بمشاهدة الحفلات الدينية اليونانية او السريرية . ثم يوردون الى منازلهم فيتناولون طعاماً يمتاز عن طعامهم اليومي .

اما الرجال والفتيان فيقضون نهار الاحد في زهرة قرب العين ، ويقبضون الاحاديث والروايات . ثم يتناولون من وقت الى آخر فنجان قهوة او كأساً من الماء التراح . وهذه هي اللذة الطبيعية البرينة التي فقدتها المعاصرون بين ضجيج الحانات ودخان المقاهي .

واليكم وصف بيروت سنة ١٨٣١ بقلم الاب ريكادونا اليسوعي الذي جاء هذه البلاد لتأسيس الرسالة التي عملت على ترقية البلاد وبعث النهضة القانونية فيها . قال الاب المومي اليه :

« . . . انه ليطول الشرح كثيراً ان اردت ان اخبركم بكل ما لفت نظرنا من التراب عند وصولنا الى هذا العالم الجديد: طيبة شائقة ، وساء متلألئة ، وهواء تقي ، ومناخ لطيف ، وارض يور تنطياها الرمال ، وبيوت صخرة تكاد لا ترتفع عن سطح الارض . لا شوارع ، بل ازقة تكاد لا تصلح المرور الجمال . اما السكان فيظهرون بالاردية الراسمة النفاذة الالوان ، وبالهايم الضخمة ، والزناير العريضة ، والنلابين المتدلية حتى الارض ، وبالكثير من الشراب ، والشرائط ، والريش ، والاقراط المتلصقة بالاذان والانوف والشور ؛ ثم بالناجر والفتارات . وم يملفون رؤوسهم الاصلية من الشر في قة الرأس يتركوا حتى

تعول جداً. وكذلك يظنون عام وشوارجم التي تفتت الانظار بطولها. وم ابداً عارو  
السيان والاقدام حتى الاغنياء منهم. وفي البلاد كثير من الخيل والجمال . ولكننا لم نصادف  
مركبة واحدة ، ولا عجلة ، حتى ولا دولاباً .»

ولقد تداول هل المدينة التي يصفها الكاتب هي بيروت ام احدى قرى  
حوران . لان البون شاسع بين بيروت تلك وبيروت في عهدها الحاضر .  
ومن نستطيع ان نرى اثرًا للسذاجة في ماملات اللبنانيين بمضوم مع  
بعض فقد كانوا سلمي النية يقدسون الوعد ولا يخلفونه واني انقل اليكم  
تعريباً حرفياً لمقد بيع اجري عام ١٨٣٤ :

« بمد نقطة الارض غرباً طاقة المصرة ، وشرقاً الحجر الاصفر . والمبري على الجبيري .  
ولم يكن التماقدون يتحون بتنظيم الحدود كما تفعل دوائر الكادسترو  
اليوم ، مع انه كان من الممكن نقل الحجر الاصفر ، وازالة طاقة المصرة .  
ولكن ما كان مستحيلاً القضاء عليه هو حسن نية التماقدين وشهادة الجيران .  
وذلك كان الضمانة الوحيدة للمالك خلال اجيال عديدة . واليكم صورة تهمد  
بالدين (ولم يكن السند معروفاً في ذلك الحين) يرجع ترميحه الى اوائل القرن  
التاسع عشر :

« اتانا نظي الى ابن عمنا اثني عشر غرثاً ونصف الغرث وقد تهمدنا بدفها له مع ربح غرث  
وربح في الموسم القادم .»

فتكون الفائدة عشرة في المائة وهي ليست بكثيرة . واذا كان اللبنانيون  
في ذلك العهد قد لجأوا الى التمهيدات الخطية فهم لم يصنعوها بصيغة رسمية .  
ولم يعرف مبدأ التسجيل الا في عهد دارد باشا ، متصرف جبل لبنان ، الذي  
اصدر سنة ١٨٦٢ امراً يقضي بتسجيل الستدات . وفي عام ١٨٦٩ اصبح تصديق  
المحكمة لعقود البيع والرهن محتملاً .

فترى ان القضاء والقانون كانا منطبقين على حاجات ذلك العهد . واحدق  
دليل على ذلك حالة الرخاء والكينة التي كان لبنان يتمتع بها في ذلك الحين .  
(له حلة)